خصائص الحريات العامة

تتميز الحريات العامة بمجموعة من الخصائص يمكن استخلاصها مما تقدم من بيان لمفهومها ومن مختلف التعريفات الفقهية والقانونية المذكورة فيما سبق من الدراسة، إذ علاوة على صفة العمومية اللصيقة بها، تتميز الحريات العامة بالنسبية والشمولية والوحدة أي غير القابلية للتجزئة، وأنها منظومة بالقانون، وهي صفة من صفات النظام الديمقراطي، وتتصف بالعالمية وهذا وفقا للتفصيل التالي

ـ أولا : نسبية الحرية

الحرية لا يمكن أن تكون مطلقة بلا حدود في المجتمعات المنظمة التي يسودها القانون ألنها تصطدم بدون شك بحرية الآخرين وبالمصلحة العامة للجماعة. والحرية بالمعنى المطلق هي من مفاهيم عصور الاستبداد القديمة، ومع هذا فهي استثنائية ومرتبطة بإمكانيات الشخص ومكانته وهي لا بد وأن تكون على حساب الآخرين، وهي في الواقع غير ممكنة فهل الإنسان مهما كان قدره، حر في أن لا يموت مثال؟ وتظهر نسبية الحرية في اختلاف مدلولها باختلاف الزمان والمكان والثقافة السائدة وكذا في أهميتها اعتبارا أن الحريات متعددة وهي ليست على درجة واحدة من الأهمية في نظر الأفراد

ثانيا : الحرية عامة تشمل كل مجالات الحياة الإنسانية الأصل في الإنسان أنه يولد حرا وفي مساواة طبيعية مع بقية بني جلدته، لذلك فمختلف مراحل حياته ومختلف أنشطته السياسية والاقتصادية والاجتماعية مشمولة بمفاهيم الحريات العامة. والحرية علاوة على مكانتها الحالية فهي قديمة ودائمة وصالحة لكل زمان ومكان وتستغرق حياة الإنسان من الوالدة إلى الوفاة، بل وتستغرق حياة الأجيال من البشر، وهي دائمة بدوام الدولة

. ـ ثالثا : الحريات العامة كتلة واحدة غير متجزئة يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة تمكين كل المواطنين من التمتع بمجمل الحقوق والحريات الأساسية ولا يقبل في أي مجتمع منظم تحقيق بعض الحريات والحرمان من حريات أخرى، فمجموع الحريات العامة مترابط يجر بعضه البعض ولا انتقاء فيها، وكل مساس بحرية من الحريات يؤدي حتما إلى الاعتداء على الحريات العامة، وعلى سبيل المثال لا يمكن ممارسة الحريات المدنية والسياسية إذا غابت الحريات الاجتماعية أو الاقتصادية كالمسكن أو العمل أو التعليم، وإذا حدث ذلك في دولة من الدول سادت الفوضى وكثرت مطالبات الشعب وخروجه عن سلطة الحاكم

. الحريات العامة صفة من صفات النظام الديمقراطي المناخ الديمقراطي هو المناخ الطبيعي لممارسة الحريات العامة سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، والديمقراطية شرطا لازما لإقامة الحريات العامة وجعلها ممكنة وملموسة في الواقع،

ومفهوم الديمقراطية يطلق على النظام السياسي الذي يتيح الفرصة للمواطنين للمشاركة في صنع القرار من خلال قدرتهم على اختيار حكامهم ومراقبتهم منعا للتعسف والانحراف عن أهداف الحكم، و فسح المجال لعموم المواطنين بالتظلم من قرارات السلطة أمام جهاز قضائي مستقل تحقيقا لمبدأ الشرعية